



محكمة الفساد باندونيسيا: التاريخ والتطور

إعداد

إليس روسياتي
جود تاج الدين
نيلا سوميك بوتري

مراجعة الترجمة
د. فاتن مرسي

ترجمة
منة التلاوي



مقدمة:

تأسست محكمة الفساد الحالية وفقاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٩ (قانون محكمة الفساد)، الذي يعد مصدر إنشاء هيئة محكمة الفساد على مستوى المقاطعات، وتتخذ محكمة الفساد من عاصمة كل مقاطعة مقرّاً لها. ويستند قانون إنشاء محكمة الفساد نفسه إلى قرار المحكمة الدستورية الصادر في ١٩ ديسمبر ٢٠٠٦؛^١ حيث تنص المادة ٥٣ من قانون لجنة مكافحة الفساد (كوميسي بمبرانسان كوربسي) على إنشاء محكمة فساد خاصة. وتعتبر هذه المادة متناقضة مع الفقرة الخامسة من المادة ٢٤ أ الفقرة رقم ٥ من دستور ١٩٤٥؛ حيث نصت المادة السالفة الذكر على أن إنشاء المحكمة لا بد أن يخضع لقانون خاص ينظمه بعيداً عن غيره من القوانين التي تنظم أموراً أخرى، ورغم ذلك أنشئت محكمة الفساد بالتعاون مع لجنة مكافحة الفساد وقانونها الخاص. ويعد وجود محكمة فساد جاكرتا غير دستوري؛ لاستناد تأسيسها على المادة ٥٣ فقط.

ويحتاج العدد الكبير من قضايا الفساد سنوياً إلى تسوية عاجلة بالتأكيد؛ وذلك للحيلولة دون تكديس القضايا. ومن جهة أخرى يعد وجود محكمة الفساد حلاً ناجحاً لتسوية النزاعات، مقارنة بتركيزها في محكمة واحدة فقط. وفي إندونيسيا حتى الآن ٣٣ محكمة فساد على مستوى المقاطعات، ثم تُحال القضايا إلى المحاكم العليا في ٣٠ دائرة من دوائر الاستئناف. وإذا ألقينا نظرة على البيانات المجمعة خلال ٥ سنوات (٢٠١٠ : ٢٠١٥)، المستقاة من رصد هيئة مراقبة الفساد بإندونيسيا، نجد أن ١٨٣ من رؤساء المقاطعات (المحافظون) من المشتبه فيهم في قضايا فساد^٢. وبالاستناد إلى التوزيع الإقليمي، فقد تصدرت ٣ مناطق مرتبة الأعلى فساداً في إندونيسيا، أو صنفت وفقاً للجنة مكافحة الفساد بوصفها (طوارئ الفساد)، وهي

* هذه الدراسة صادرة عن مجلة أوروبا للدراسات الدولية والأمنية، ٢٠١٨، العدد الرابع: ٥٧٦: ٥٨٥، ومنشورة بموقعها الإلكتروني، بعنوان The Corruption Court in Indonesia History and Development

1 See Constitutional Court No. 012-016-019/PUU-IV/2006 2 Boniface AE (2016), 'Animals: 'Objects' Or 'Sentient Beings'? A Comparative Perspective Of The South African Law,' Journal of Advances in Humanities and Social Sciences 2(3), p. 143: 155.

Ambikai and Ishan Z., 2016, 'Comparative Analysis Of Law On Tort Of Deviant Behaviors In Malaysia And India,' Journal of Advances in Humanities and Social Sciences. 2(4), p. 243: 249.

Lawyer LA., 2017, 'The Changing Character of Democracy in the Pre and Post Colonial Cameroon: An Old Practice, A New Word,' Journal of Advanced Research in Social Sciences and Humanities. 2(1), p. 43: 53.

Damaryanti H, Hendrik and Annurdi., 2017, 'Remission For The Corruptor (Between The Human Right And The Spririt For Eradication Corruption),' Journal of Advanced Research in Social Sciences and Humanities. 2(6), p. 358: 362.

Kim H., 2016, 'Political correctness on David Mamet's Oleanna,' Journal of Advances in Humanities and Social Sciences. 2(3), p. 195-203.

2 <https://bit.ly/3dfurxA>.



سومطرة الشمالية، ورياو، وبنتن. ولا تقتصر العناصر المتورطة في الفساد في هذه المقاطعات على مسئولين ذوي خلفية تنفيذية أو تشريعية وحسب، بل شملت أيضًا موظفي إنفاذ القانون. ومع ذلك، فإن وجود محاكم الفساد يتسبب في العديد من المشكلات من جهة أخرى؛ من بينها أمور تتعلق بماهية محكمة الفساد نفسها في نظام المحاكم الجنائية، بما في ذلك مشكلات التنسيق، والمصادر، والمرافق، والبنية التحتية، والتمويل، ومستوى نجاح تسوية النزاعات نفسها.

ويكمن الغرض الأساسي من إنشاء محكمة الفساد في المناطق الإقليمية، في تعزيز الجهد الرامي إلى القضاء على الفساد، ومن ثم يمكنها من تأدية ذلك الدور بكفاءة وفاعلية. وتوجد محكمة الفساد كجزء من آلية إنفاذ القانون للقضاء على الفساد خاصة. ومن هنا فسوف يتناول هذا المقال تاريخ فساد محكمة الفساد في إندونيسيا وتطورها.

يعتمد هذا البحث المنهج المعياري القانوني، وذلك بتحليل المواد المكتبية كبيانات ثانوية³، حيث يضطلع المؤلف بتقييم وفحص المبادئ القانونية، والقواعد التشريعية، والقاعدة القانونية المتعلقة بنظرية إنفاذ القوانين، ومبدأ جلسة المحكمة، التي تكون بسيطة، وسريعة، ومنخفضة التكلفة، ومتصلة بهدف هذا البحث وهو محكمة الفساد في منطقة إقليمية.

ولن ينظر هذا البحث في كل عينة من عواصم المقاطعات الموجود بها محاكم الفساد، بل تُختار العينة بناءً على محكمة الفساد التي تحوز وفرة من القضايا، لكن مع عدد غير كافٍ من القضاة والمرافق والهيكل الأساسية. وتجرى عملية أخذ العينات باستخدام أسلوب المحاورات والاستبيان للأطراف ذات الصلة؛ كالقضاة، وممثلي الادعاء، والموظفين، ورئيس محكمة المقاطعة التي تقع فيها محكمة الفساد.

محكمة الفساد:

ما زال الفساد يعتبر مشكلة خطيرة تواجهها إندونيسيا في الوقت الحالي، ومن الممكن رؤية هذا الوضع بالنظر إلى اللوائح والسياسات المختلفة، التي اتخذتها الحكومة كمحاولة للقضاء على الفساد. ففيما يتعلق بنطاق التنظيم؛ يمكن العثور على محاولة القضاء على الفساد من خلال عدة لوائح وهي: القانون رقم ٨ لسنة ١٩٨١ بشأن قانون الإجراءات الجنائية، والقانون رقم ٢٨ لعام ١٩٩٩ المتعلق بإدارات حكومية نظيفة وخالية من الفساد والتواطؤ والمحسوبية، والقانون رقم ٣١ لعام ١٩٩٩ بشأن القضاء على الفساد، والقانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠١ الخاص بتعديل القانون الأخير، والقانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن لجنة مكافحة الفساد، والقانون رقم ٤٦ لعام ٢٠٠٩ بشأن محكمة الفساد، والقانون رقم ٨ لعام ٢٠١٠ بشأن غسيل الأموال، والقانون رقم ٦ لعام ٢٠١١ بشأن الهجرة. واللائحة الحكومية رقم ٧١ لعام ٢٠٠٠ بشأن إجراءات

3 Ronny Hanitijo Soemitro., Metodologi Penelitian Hukum dan Jurimetri, Ghalia Indonesia. 1990, P. 9.

تنفيذ المشاركة العامة في منع الفساد واستئصاله، وقانون حكومي رقم ١٠٣ لسنة ٢٠١٢ بشأن التعديل الصادر من الحكومة، واللائحة رقم ٦٣ لعام ٢٠٠٥ بشأن إدارة نظام الموارد البشرية من لجنة مكافحة الفساد. وعلاوة على ذلك، وفي إطار التعاون الدولي، فقد صدّقت إندونيسيا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC عبر قانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٦.

ويستند تعريف الفساد إلى قانون الفساد المتضمن ٣٠ نوعاً من أنواع السلوك الإجرامي، مفصلاً في ١٣ مادة. ولزيادة فعالية مكافحة الفساد؛ أسست الحكومة - أخيراً - لجنة مكافحة الفساد، التي تمتلك جميع السلطات المتراوحة بين عمليات التحقيق وتوجيه الادعاء. ولقد نُظمت محكمة الفساد في بداية الأمر بموجب قانون لجنة مكافحة الفساد، حيث تنص المادة ٣ من قانون لجنة مكافحة الفساد على الأحكام المتعلقة بمحاكم الفساد. وبالأخذ في الاعتبار أن قضايا الفساد من الممكن أن تُنظر أمام هيئتين قضائيتين، هما النيابة العامة، ولجنة مكافحة الفساد، وقد يسفر وجود المادة ٥٣ من قانون لجنة مكافحة الفساد عن تبعات قانونية تخص عملية المحاكمة في قضايا الفساد؛ فستعرض قضايا الفساد التي تحكم فيها النيابة العامة على محكمة المقاطعة حيث ينظر فيها، فيما تعرض قضايا الفساد التي تحكم فيها لجنة مكافحة الفساد على محكمة الفساد للنظر فيها. وتقع محكمة الفساد المستندة على قانون لجنة مكافحة الفساد في محكمة مقاطعة جاكرتا المركزية.

وعقب إعلان المادة ٥٣ من قانون لجنة مكافحة الفساد، بموجب قرار المحكمة الدستورية رقم 12-16-19/PUU-IV/2006، المبرم في ١٩ ديسمبر ٢٠٠٦؛ أمهلت الحكومة ثلاث سنوات لإنشاء لائحة جديدة مستقلة تنظم محكمة الفساد. وفي عام ٢٠٠٩، شرعت الحكومة - أخيراً - في إنشاء محكمة الفساد المستندة إلى القانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٩ بشأن محكمة الفساد.

ويتكون القانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٦، المعني بتنظيم إنشاء محكمة الفساد، والصادر في ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٩، من ٤٠ مادة، في حين تتعلق المسائل، التي يختص بها قانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٩ بشأن محكمة الفساد، بمقر محكمة الفساد وسلطتها. وعلاوة على ذلك، فستطبق الأحكام المتعلقة بمقر الإنشاء وفقاً لقانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٩ بشأن محكمة الفساد في كل مقاطعة/ بلدية، حيث تنشأ مقرات المحاكم بصفة دورية جنباً إلى جنب مع المرافق والبنى التحتية لهذه البلديات.

ويعتمد تأسيس محكمة الفساد في إندونيسيا على القانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٩ الخاص بمحكمة الفساد، في حين استندت خلفية تأسيس محكمة الفساد على إلغاء المادة ٥٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن لجنة مكافحة الفساد، بموجب قرار المحكمة الدستورية رقم 12-16-19/PUU-IV/2006، الصادر في ١٩ ديسمبر ٢٠٠٦. وكانت محكمة الفساد تقع في محكمة مقاطعة جاكرتا المركزية، التي تملك اختصاصاً قضائياً في كل أنحاء جمهورية إندونيسيا استناداً إلى المادة ٥٤ من قانون مكافحة الفساد.

وكان السبب وراء إلغاء المحكمة الدستورية للمادة رقم ٥٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن لجنة مكافحة الفساد هو اعتبار المادة متناقضة مع الدستور (أي غير دستورية)، وكانت أسباب المحكمة الدستورية هي:

أ- وجود ازدواجية في التعامل مع قضايا الفساد:

حيث تنظر محكمة الفساد في القضايا المرفوعة أمام لجنة مكافحة الفساد، في حين تنظر المحكمة العامة في القضايا التي تكون فيها النيابة العامة هي ممثلة الادعاء.

ب- تنظيم محكمة الفساد:

لا يجوز تنظيم محكمة الفساد وفقاً لقانون لجنة مكافحة الفساد، بل يخضع تنظيمها لقانون مستقل عوضاً عن ذلك، وهذا ما تنص عليه الفقرة الخامسة من المادة 2A في دستور عام ١٩٤٥، حيث تنص على أن القوانين تنظم بنية ومقر وقانون الإجراءات المحكمة، وكذلك جميع الهيئات القانونية الأدنى منزلة.

ووفقاً لنص القانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٩، الخاص بمحكمة الفساد؛ فإن محكمة الفساد هي المحكمة الوحيدة التي تمتلك سلطة التحقيق، وتحريك الدعوى، واتخاذ القرار في قضية الفساد. ونتج عن هذا القانون غياب الازدواجية في التعامل مع قضايا الفساد؛ حيث تتولى محكمة الفساد قضايا الفساد، سواء طُرحت أمام لجنة مكافحة الفساد، أو أمام النيابة العامة.

ويوسع القانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٩ نطاق اختصاصات محكمة الفساد، من حيث القضايا التي يتسنى للمحكمة التعامل معها؛ فبناء على المادة السادسة من القانون السابق الذكر، يمكن لمحكمة الفساد النظر في قضية غسل الأموال، طالما أن الجريمة الأصلية (السلوك الإجرامي الأولي) ينطبق عليها وصف إجراء من إجراءات الفساد، أو أي جريمة أخرى اكتسبت صفة الفساد وفقاً للوائح الأخرى.

ولعدة أسباب؛ تختلف العملية الإجرائية التي ينظمها القانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٩ بشأن محكمة الفساد، عدة اختلافات، مقارنة بتنظيم العملية الإجرائية وفقاً لقانون رقم ٨ لسنة ١٩٨١، بشأن محكمة الإجراءات الجنائية، في حين أن قانون الإجراءات المعمول به ما زال منظماً للمسائل التي لا تنظم بشكل مستقل.

ويشمل اختصاص قانون الإجراءات، وفقاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٩ بشأن محكمة الفساد:

١- تأكيد فصل العمل المكتبي والسلطة بين رئيس محكمة الفساد ونائب رئيسها.

4 See Article 5 of Law No. 6 year 2009 regarding Corruption Court.

5 See Article 6 Law No. 46 year 2009 on Corruption Court.

6 See Elaboration of Law No. 46 year 2009 on Corruption Court.

٢- تشكيل لجنة قضاة خلال مرحلة الاستجواب (الاختبار) في محكمة الدرجة الأولى، ومحكمة الاستئناف، ومرحلة النقض.

٣- فحص فترة تسوية النزاع في قضية فساد في كل مرحلة من مراحل الاستجواب.

٤- يجب تقديم الدليل المدفوع به أثناء المحاكمة، بما في ذلك الأدلة التي حصل عليها بالتنصت على المكالمات الهاتفية بشكل قانوني، وفقاً للأحكام الواردة في اللوائح.

٥- وجود كاتب خاص لمحكمة الفساد.

ويهدف وجود محكمة الفساد إلى زيادة محاولات استئصال الفساد، وذلك بزيادة الموارد البشرية، متضمنة العمل على زيادة الوعي المؤسسي والامتنامي حول طرق وسلوك المجتمع المكافح للفساد. وإذا ألقينا نظرة على غرض إصدار قانون محكمة الفساد، نجد أن محكمة الفساد تشكلت للنظر في قضايا الفساد بصورة حصرية^٧، وبالتالي ينصب تركيز المحكمة على هذه القضايا أكثر، وستصبح عملية التسوية أسرع.

وتستند خلفية تأسيس محكمة الفساد على التحليل القائل بضرورة اعتبار الفساد من جانب واحد جريمة استثنائية، تحتاج لتسوية استثنائية. وعلاوة على ذلك ومن جهة أخرى، فإن انعدام ثقة العامة بالنظام القضائي^٨ يعود لعدة أسباب تحدد أوجه القصور؛ مثل: الفساد القضائي الجامح، وانعدام النزاهة، والحد من قدرات القضاة، بالإضافة إلى افتقار عنصر الشفافية في القضية، ووجود قرارات غير اعتيادية ومثيرة للجدل تعارض روح العدالة. ولقد أصبحت هذه العوامل من أسباب انعدام ثقة العامة في المؤسسة القضائية، ومن ثم دعت الحاجة إلى وجود محكمة خاصة وقضاة مخصصين^٩.

ووفقاً لقانون محكمة الفساد، فإنه من المتوقع أن تكون المحكمة في كل مقاطعة/ بلدية، وفي بعض المناطق الخاصة مثل العاصمة جاكرتا، ومن المتوقع أن تدرج في كل مدينة كذلك. وإن النية والهدف من توزيع محكمة الفساد على كل مقاطعة وبلدية؛ هي ضمان تحسين سبل الوصول إلى المحكمة، التي تعزز نظام تجهيز القضايا نفسه، مقارنة بالنظام المركزي في العاصمة. وقد أثبت انتشار محكمة الفساد في كل مقاطعة وبلدية فعالية أكبر؛ من حيث تسوية نزاعات الفساد مقارنة بالنظام المركزي للمحكمة العامة، أو بالعودة إلى الوقت الذي كانت لا تزال فيه محكمة الفساد في العاصمة فقط. ويساعد توزيع محكمة الفساد المجتمع الباحث عن العدالة في الوصول إلى المحكمة؛ فإذا وجدت محكمة الفساد في محكمة مقاطعة جاكرتا المركزية دون غيرها، فسيجد القاطنون خارج إقليم جاكرتا وسكان خارج جزيرة جاوا صعوبات في التقاضي بشأن قضية الفساد، وتعود هذه الصعوبات إلى المسافة، والوقت، والتكلفة الضخمة لرحلة التقاضي.

7 With the addition on money laundry crime as long as the predicate crime.

8 (the initial crime conduct) are included in corruption conduct, idem.

9 Departemen Hukum dan Ham, Naskah Akademik, Rancangan Undang tentang Tindak Pidana Korupsi, p. 6.



ولقد تأسست محكمة الفساد، خلال المرحلة الأولى من تأسيسها، خارج منطقة العاصمة جاكارتا، وتحديداً في باندونج وسمارانج وسورابايا، واستمدت الأساس القانوني لإنشائها من الخطاب الوارد فيه قرار رئيس المحكمة العليا رقم KMA/SK/XII/2010/191، فأصبح عام ٢٠١٠ عام تأسيس محكمة الفساد في محكمة باندونج، ومحكمة مقاطعة سمارانج، ومحكمة مقاطعة سورابايا. وبعد ذلك عُقد قرار رئيس المحكمة العليا رقم KMA/SK/XII/2011/22 المسوغ القانوني لتأسيس محكمة الفساد في محاكم دوائر ميدان، وباندونج، وبيكانبارو، وفلمبان، وتانجونج كارانج، وسيرانج، ويوجياكارتا، وساماريندا، وبنجرماسين، وبونتيانك، وماكاسار، وماتارام، وكويانج، وجاياپورا. علاوة على ذلك، فقد كان خطاب قرار رئيس المحكمة العليا، رقم KMA/SK/x/2011//153، بمثابة المسوغ القانوني لتأسيس محكمة الفساد في محاكم دوائر: باندا آتشي، وتانجونج بينانج، وبنجكولو، وماموجو، وبالو، وكنداري، ومانادو، وجورونتالو، ودنباسار، وأمبون، وتيرنات، ومانوكواري، إضافة إلى إنشاء محكمة الفساد في نطاق كل إقليم توجد فيه محكمة محلية (محكمة مقاطعة)، وتنظيم عمل المحكمة في مرحلة الاستئناف في هذه المنطقة. ولذلك؛ نجحت الحكومة، بعد قرابة ٨ سنوات، في تأسيس ٣٣ محكمة فساد في عاصمة كل مقاطعة باندونيسيا، ولكنها لم تحقق بعد الدور المنوط بها، وفقاً لللائحة محكمة الفساد.

ولقد كانت إحدى المعوقات تتعلق بالميزانية والموارد البشرية؛ مما كان له أثر في صعوبة إنجاز محاكم الفساد لاختصاصها المنوط وفقاً لللائحة تأسيس محكمة الفساد في المنطقة. وبالرغم من أن الهدف الرئيس لتأسيس محكمة الفساد هو تعجيل وتبسيط إجراءات التقاضي الخاصة بمحكمة الفساد؛ فإن تأسيس محكمة الفساد ذاتها ما زال في حاجة إلى ميزانية ضخمة.

وجدير بالذكر أن لكل محكمة فساد في كل منطقة مبنًى خاصاً بها؛ مثل: محكمة الفساد في دائرة محكمة باندونج، ودائرة محكمة سمارانج، ودائرة محكمة سورابايا، ولكن ما زال معظمها موجوداً داخل مبنى محكمة المقاطعة المحلية. كذلك يواجه إنشاء المبنى الجديد عقبات فيما يتعلق بموقع الإنشاء، حيث أصبح من الصعب الحصول عليه. وتتعلم العقبات الأخرى التي تظهر أثناء الإنشاء، بالموارد البشرية المنوط بها شغل المنصب؛ فما زالت الحكومة تواجه صعوبة حتى الآن في العثور على القضاة، وخاصة القضاة المتخصصين، الذين ينبغي تمتعهم بمجموعة من السمات التي تؤهلهم ليصبحوا قضاة محكمة الفساد، مع الأخذ في الاعتبار أن وجود قضاة متخصصين يعد حاجة عاجلة؛ لتقوية دور ووظيفة السلطة القضائية في إنفاذ القانون، وتحقيق العدالة.

ولا تنفصل زيادة حجم الموارد البشرية عن زيادة التكلفة التشغيلية اللازمة لذلك؛ مثل: تكلفة تعيين القضاة، وتكلفة تشغيل المحكمة. وعلاوة على ذلك، أصبحت مشكلة المرافق والبنية التحتية هي المشكلة الأبرز أمام تنفيذ إنشاء محكمة فساد في المنطقة، وعلى وجه الخصوص مشكلة تلقي القاضي المخصص أي تسهيلات تنص عليها اللائحة الرئاسية رقم ٥ لسنة ٢٠١٣ بشأن تقسيم الحقوق المالية للقضاة، وتمويل تسهيلات بدل السكن والدعم الصحي لهم. ويعتمد كل ذلك على قدرة ميزانية الدولة على الإيفاء بهذه

التكاليف وفقاً لميزانية المحكمة العليا؛ مما تسبب في مشاركة القاضي المخصص في بعض المناطق لبعض القضاة الآخرين في السكن؛ بسبب الميزانية المحدودة. أضف إلى ذلك بعض المشكلات المتعلقة ببذل الصحة، وكذلك المساواة في الحصول على الحافز **Tunjangan Kemahalan**، حيث لا يحصل القضاة المخصصون على الحافز، رغم حصول القضاة المعيّنين في المنطقة ذاتها والقضاة المتفرغين على حافز، رغم أن القانون ينظم هذه المسألة بدقة؛ حيث يدرج القاضي المخصص تحت قوائم قضاة المحكمة العليا من حيث الحوافز والبدلات.

وعلى الجانب الآخر، يهدف وجود قانون الفساد إلى تبسيط إجراءات التقاضي؛ مما يجعل هذه الإجراءات أكثر تحديداً، ويسر بلوغ المجتمع للعدالة. غير أنه وفيما يتعلق بتطبيق هذا القانون المتمثل في إنشاء محكمة الفساد في المنطقة خاصة، فإن الأمر يتطلب مبالغ طائلة، وفقاً للمنظور الحكومي. ويمكن رؤية عملية تسوية القضايا بفعالية، فيما يتعلق بقضية الفساد، من الأحكام العديدة الواردة في اللائحة، حيث نصت المادة ٢٥ القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠١، بشأن القضاء على الفساد، على أن لإجراءات قضايا الفساد الأولوية على القضايا الأخرى، حيث تتم تسويتها على الفور. كذلك فإنه واستناداً إلى قانون الفساد، فإن تسوية قضية في محكمة الفساد قد حُددت وحُصرت بالنص الذي أقر بأن أقصى حد زمني لفحص محكمة الفساد لقضية ما هو ١٢٠ يوماً.

وعليه؛ فقد أدى قانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٩ بشأن محكمة الفساد إلى تغييرات مهمة خاصة لأولئك المعيّنين بتنفيذ القانون؛ حيث نظم هذا القانون بشأن محكمة الفساد مؤهلات القاضي المنوط به النظر في قضايا الفساد.

وتتألف الهيئة القضائية المنوط بها النظر في قضايا الفساد، من قضاة متفرغين وقضاة مخصصين. ويجب توافر بعض المقومات الخاصة في القاضي المتفرغ الناظر في قضايا الفساد، ويتعلق بعض هذه المقومات بالخبرة، وبعضها بالجدارة والاستحقاق، مثل: حصوله على إفادة خاصة (شهادة معتمدة) كقاضي محكمة فساد. أما بالنسبة للقاضي المخصص، فإن المؤهل هو أن يمتلك حدّاً أدنى من الخبرة القانونية يتراوح بين ١٥ : ٢٠ عاماً؛ فوجود قاضٍ ذي خلفية متنوعة للنظر في قضايا الضرائب، والسوق المالية، والشؤون المالية والمصرفية، وغيرها، سيساعد المحكمة بالتأكيد في أدائها في القضايا المعقدة.

ووفقاً لرأي الكاتب، فإن محكمة الفساد لم تؤدّ عملها على أكمل وجه حتى الآن. وترتبط العقبات، التي تعوق تنفيذ لائحة الفساد، بتكليف إنشاء محكمة فساد في عاصمة كل بلدية ومقاطعة. وفي الوقت الراهن وحتى بعد سن القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٩ بشأن محكمة الفساد، نجد أن محكمة الفساد لم تنشأ إلا في عاصمة كل محافظة، فقد بلغت ٣٣ محكمة للفساد فقط، وبالتالي لم تتحقق أهداف القوانين نفسها حتى الآن. كذلك تكمن عقبات تنفيذ أحكام قانون الفساد في المرافق والبنية الأساسية والموارد البشرية، المتمثلة في كم وجودة القضاة، بصفتهم منفذي القانون الذين يصعب الحصول عليهم.



خاتمة:

تسبب قانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٩ في إحداث تغييرات مهمة، خاصة تجاه الجهات المعنية بتنفيذ القانون. ولم تبت محكمة الفساد بعد في الأمور التي تخص المرافق والبنية التحتية، وخاصة الميزانية المتاحة، التي تعد العنصر الذي يجب أن تراعيه المحكمة تماشيًا مع مبدأ المحاكمة السريعة وبأقل التكاليف، حيث تتسبب الميزانية المحدودة في نقص المرافق والبنية التحتية، بما فيها عملية تعيين قضاة مخصصين ومؤهلين في الوقت نفسه لمحكمة الفساد، كما يؤدي تقييد الميزانية إلى تجاوز جدول المحاكمة لعدد ساعات العمل؛ ويرجع ذلك إلى قصور قاعات المحاكمة، وعدم كفاية عدد القضاة الذين يمكن الاعتماد عليهم في كل محكمة من محاكم الفساد.

م

صادر عام ٢٠٢٢ عن مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر
الآراء الواردة بالدراسة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن
وجهة نظر المركز، ويمنع نقل هذه الدراسة أو نسخها أو ترجمتها أو أي جزء
منها إلا بإذن مسبق من المركز
info@arkan-srp.com



أركان للدراسات والأبحاث والنشر
Arkan for Studies Research and Publishing